تأثير البنى الاجتماعية والاقتصادية و دور النخب السياسية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية

سعيد محمد كريم

قسم إدارة الأعمال ، فاكلتي العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة كويه، إقليم كوردستان، العراق

ملخص:

إنّ فهم الديمقراطية بمختلف جوانبها الفكرية والمؤسسية والسياسية أصبح ضرورياً لفهم الأنظمة السياسية غير الديمقراطية بشكل أساس. وعملية التحول إلى الديمقراطية قد تبدأ بالأساس من الأعلى، أي من جزء من النخب الحاكمة، أو من الأسفل، أي من الحركات الاجتماعية والسياسية خارج هيكل السلطة، والفترة الانتقالية نفسها هي فترة مليئة بعدم اليقين والاحتمالات المختلفة. لا توجد علاقة ذات معنى بين الثورة والديمقراطية؛ بل على العكس من ذلك، أدت الثورات في كثير من حالات إلى إنشاء أنظمة أيديولوجية غير تنافسية ومنغلقة. إلا أن الانتقال من الأعلى على شكل انقلابات أدى في كثير من الأحيان إلى ديمقراطيات غير مستقرة وهشة، في حين أن الانتقال من الأعلى على شكل تسوية بين النخب الحاكمة كان له نتيجة هامة على صعيد استقرار الديمقراطية وقوتها، وفي التنظير حول الانتقال إلى الديمقراطية، عدّ بعض المفكرين، من خلال التحليل الطبقي، دورًا حاسماً لبعض الطبقات في تقدم الديمقراطية أو منعها، بينما أكد آخرون على أهمية دور وتكوين النخبة الحاكمة كعامل. والتحول إلى الديمقراطية في العالم المعاصر قد تم ضمن الإطار العام للنظام الرأسمالي، وقد تعايش مثل هذا النظام مع كل من الأنظمة غير الديمقراطية والديمقراطية، وبالتالي فإن مناقشة علاقات الإنتاج والتحول في الهيكلية الاقتصاد في موضوع الانتقال إلى الديمقراطية ذات أهمية كبيرة، فالنقطة الأساسية هنا هي كيفية تفسير الانتقال إلى الديمقراطية بناء على التحليل الطبقي أو التنبؤ بتلك الديمقراطية بمعناها الجماهيري والسياسي، على الرغم من إقامة الانتخابات والحريات المدنية. لا يزال انعكاس هيمنة الطبقة الاقتصادية هو محور النقاش في انتقاد للديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: البنى ، النخبة، الديمقراطية ، عملية التحول ،الاقتصادية.

مقدمة

يبدو أن الديمقراطية في بداية القرن الحادي والعشرين، كنظام سياسي لا جدال فيه، آخذة في التوسع في جميع أنحاء العالم. لقد برزت في مجال علم الاجتماع السياسي، أساليب وأشكال وسياقات التحول إلى الديمقراطية هذة الأسباب وأساليب ومراحل ونتائج التحول هي المواضيع الرئيسية للتنظير الجديد، والديمقراطية في هذه التحليلات ليست بالضرورة نظاما مثاليا بمعناه الأقصى كأسلوب حياة في جميع المجالات، بل هي نوع من الأنظمة السياسية القائمة بالمعنى الأدنى وكشكل من أشكال الحكم، في حين ينظر البعض إلى الديمقراطية كمفهوم ثقافي واجتماعي واقتصادي أقصى يجد فيه دعم الحريات والحقوق المدنية والعامة بمفهومها السياسي من خلال تأسيس مستوى من التوزيع العادل والعدالة الاجتماعية، طريقة تمكن جميع مجموعات المصالح والطبقات الاجتماعية من التنافس والمشاركة في مجال السلطة الحكومية بطريقة متساوية نسبياً، ونتيجة لذلك، يجب أن يتوسع ثقافة ديمقراطية على المستوى العام.

لقد كان ظهور واستمرار الأنظمة غير الديمقراطية موضوع اهتمام الفلاسفة وعلماء السياسة لفترة طويلة، ولكن زيادة عدد الديمقراطيات في الربع الأخير من القرن العشرين والتي سميت باسم موجة التحول الجديدة إلى الديمقراطية اتخذت اتجاها خاصا للتنظير حولها. ولتوضيح الأمر بشكل أكثر وضوحا، فقد ركزت النظريات الحديثة على أشكال وأساليب وسياقات الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية في الحد الأدنى من مفهوم توسيع آليات وثقافة المنافسة والصراع السلمي والمشاركة في مجال السلطة الحكومية. وهنا تركز هدف البحث على دور النخبة السياسية و موقع الطبقات الاجتماعية من هذا العملية أي الانتقال إلى الديمقراطية ومن هنا فإن المنهج المتبع في هذا البحث منهج النخبة السياسية الذي يركز على الخلفية الاجتماعية وسمات أعضاء النخبة وبالذات تلك الحاكمة، بافتراض أن الحكام في أي مجتمع هم جماعة تتميز بالتماسك والقوة وتتخذ القرارات المهمة، الأمر الذي يجعل من دراسة بحثاً في أنماط التفاعلات الأساسية في المجتمع، وتكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على البنى الاجتماعية و دور النخبة السياسية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية وموقع الطبقات الاجتماعية في ترسيخ الديمقراطية ومن هنا يمكن القول بان هذا البحث ليس بحث عن الديمقراطية بمعناها العام، إذ يحاول هذا الإجابة على االأسئلة التالية، ماهي النظريات الحديثة في مجال علم الاجتماع السياسي وعرض نظريات الانتقال إلى الديمقراطية وتاثير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنخبة الحاكمة في عملية الانتقال. وطبيعة الأزمات

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٨، العدد ١ (٢٠٢٥)
أُستلم البحث في ٢ شباط ٢٠٢٤؛ قُبل في ٦ آب ٢٠٢٤
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٢٠ آذار ٢٠٢٥
البريد الإلكتروني للمؤلف: said.mhamad@koyauniversity.org
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٥ سعيد محمد كريم. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40.

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v8n1y2025.pp321-329

التي تواجه الأنظمة غير الديمقراطية. ومن هنا تكون الفرضية التي ينطلق منها البحث هي هل كل انتقال وانهيار النظام السلطوي يؤدي بالضرورة إلى إقامة نظام ديمقراطي؟

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مبحثين المبحث الأول يتضمن: أشكال الانتقال إلى الديمقراطية، نظريات (فيليب شميتر وتيري كارل) الانتقال إلى الديمقراطية، الأرضية وعوامل التحول إلى الديمقراطية، الطبقات والقوى الاجتماعية والنخب السياسية و الانتقال إلى الديمقراطية، الطبقة الوسطى والتنمية الاقتصادية. والمبحث الثاني يتضمن: الديمقراطية هي نتيجة انتصار البرجوازية على النظام القديم، الديمقراطية هي نتيجة التسوية الطبقية، الديمقراطية هي نتاج نضال وانتصار الطبقات العاملة(جوران تيربورن) ، النخبة الحاكمة والانتقال إلى الديمقراطية، توطيد جذور الديمقراطية بعد عملية لانتقال.

اولاً: أشكال الانتقال إلى الديمقراطية.

إن التنظير حول التحول من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية ينقسم على ثلاثة أجزاء حسب مكونات العملية الانتقالية؛ إحداها النظريات المتعلقة بأساليب وأشكال التحول المختلفة، والثاني النظريات المتعلقة بظروف نشوء قوى وعوامل التحول؛ والثالث، النظريات حول مراحل الانتقال، بما في ذلك لحظة الانتقال الأولية، وترسيخ المرحلة الانتقالية، وتثبيت الديمقراطية، ومن هنا لا بد من إيجاد معايير،ووفقاً للتجربة التاريخية، يمكن النظر في ثلاثة معايير(Huntington،1991، p146)

1- القوة الدافعة أو مصدر الحركة في المرحلة الانتقالية، والتي قد تكون من أعلى، أو من أسفل، أو من الخارج.
2- شكل وطريقة بدء التحول وتحقيق الديمقراطية الأولية، وقد تكون سلمية أي عن طريق الاتفاق أو الإصلاح، أو غير سلمية أي عن طريق انقلاب ديمقراطي أو ثورة ديمقراطية.
3- مدى وعمق التحول إلى الديمقراطية أو درجات التحول التي قد تشمل من الحد الأدنى من الديمقراطية إلى الحد الأقصى من الديمقراطية.

فيما يتعلق بالمعيار الأول، أكدت الأدبيات حول التحول إلى الديمقراطية على ضرورة بدء العملية الديمقراطية من القمة، ويمكن للجماهير أن تقوم بالثورة وإسقاط نظام ما، لكن النخب وحدها هي القادرة على إنشاء نظام ديمقراطي بدلاً من نظام استبدادي آخر بتطبيق أساليبها واتفاقاتها، من هذا لمنطلق فإن التسوية بين النخب هي القلب النابض للانتقال إلى الديمقراطية. والغرض من هذا الحل الوسط هو تحديد القواعد التي تحكم تنفيذ وممارسة السلطة على أساس الضمان المتبادل لاحترام مصالح الأطراف. ومن ناحية أخرى، في الأدبيات الحديثة حول الانتقال إلى الديمقراطية، تم التأكيد على مجموعات أخرى غير النخب السياسية الحاكمة، أي المجموعات الفاعلة في مجال المجتمع المدني(درايزك و دنلفي، 2013،ص111-118).

بالنسبة للمعيار الثاني، بطبيعة الحال، فإن طريقة بدء التحول قد تأخذ في الواقع أشكالا مختلفة، فقد يكون انهيار النظام غير الديمقراطي السابق نتيجة ثورة عنيفة، أو إصلاحات حكومية، أو انقلاب عسكري أو بسبب قوة خارجية، أو الموت المفاجئ للدكتاتور الحاكم، وغيرها من الحالات. ومن هنا نرى أن انهيار النظام غير الديمقراطي سيكون مؤثرا على إمكانية الانتقال من ذلك النظام إلى نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي(Huntington:1991,p165).

ولكن ما يتم تحليله بشكل أقل في هذا الصدد هو العوامل المؤثرة في حدوث شكل وطريقة انتقال واحدة بدلاً من شكل وطريقة أخرى. إن الطبيعة العنيفة أو السلمية النسبية للعملية الانتقالية، وكذلك بدايتها من الأعلى أو الأسفل، تعتمد على عدة عوامل يجب دراستها بشكل منفصل فيما يتعلق بالحالات التاريخية، ومن بينها يمكن ذكر العوامل الآتية (هنتنجتون،1993،ص138-141):

- درجة التماسك الهيكلي لفصائل النخبة الحاكمة، تقود عادة عملية الانتقال إلى السلام؛ على العكس من ذلك، فإن انخفاض درجة التماسك والتضامن الهيكلي بين الفصائل يزيد من احتمال أن تصبح العملية الانتقالية عنيفة.
- التضامن القيمي بين فصائل النخب الحاكمة يقود عملية الانتقال بشكل سلمي، على العكس من ذلك، فإن انخفاض درجة التضامن القيمي يزيد من احتمال تحوله إلى العنف. وذلك من خلال تقليل احتمالية الانتقال عبر الاتفاق، والوسائل غير السلمية، كما تزداد احتمالية فشل المرحلة الانتقالية بشكل عام.
- مستوى السخط الجماهيري وتنظيم واتجاه ذلك السخط من خلال القادة وأحزاب المعارضة ونشاطهم السياسي على شكل قوى سياسية.
- الموقف الإيجابي للقوات المسلحة من العملية الانتقالية يجعل العملية أكثر سلمية بل على العكس من ذلك فإن الموقف غير المواتي لتلك القوى قد يعيق حدوث التحول إلى الديمقراطية أو زيادة احتمالية التحول عن طريقة العنف.

إن عملية التحول إلى الديمقراطية قد تبدأ بالأساس من الأعلى، أي من جزء من النخب الحاكمة، أو من الأسفل، أي من الحركات الاجتماعية والسياسية خارج هيكل السلطة. كظهور انقسامات داخل النخب الحاكمة وعدم قدرة أي من الفصائل الحاكمة على التغلب على الآخر. وخاصة حدوث تهديدات وأزمات خطيرة مثل التهديدات الخارجية إلى جانب ظهور بوادر حركات اجتماعية مناهضة للنظام، وقد تلجأ إلى سياسة التحرير وخلق فضاء سياسي مفتوح، والأنظمة التي تتخذ مثل هذه الإجراءات من موقع السلطة عادة ما تحتفظ ببعض امتيازات الهيئة الحاكمة، ونتيجة لذلك تجعل العملية الانتقالية أبطأ. ومن ناحية أخرى، فإن الأنظمة التي تقبل الانتقال إلى الديمقراطية من موقع الضعف لا يمكنها مقاومة الموجات القادمة(هلال، 2019،ص90-91).

أما المعيار الثالث فإن درجة تعميق أو ترسيخ الديمقراطية بعد لحظة التحول تعتمد على عدة عوامل منها:

- وجود تجارب سابقة فيما يتعلق بنوع من الديمقراطية الرسمية أو شبه الديمقراطية يوفر بعض الأسس المؤسسية الملائمة لتطوير النظام الديمقراطي، مثل العديد من حالات التحول في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.
- عندما تكون الطبقة الرأسمالية قوية وموحدة، وطبقة العاملة من الطبقات الدنيا تفتقر إلى التنظيم والأحزاب، ومتناثرة وضعيفة، نتيجة لذلك، فإن إمكانية تحول النظام الديمقراطي المتطور إلى "ديمقراطية رأسمالية وبرجوازية، أي ديمقراطية محدودة" تزداد.
- في الوضع التي تكون فيه الطبقات العاملة منظمة ولها أحزابها الخاصة، تزداد إمكانية التعميق الاجتماعي للديمقراطية وخروجها عن نخب الطبقة العليا.
- عندما تكون طبقات ما قبل الرأسمالية، بما في ذلك الأرستقراطية العقارية والبرجوازية الصغيرة، قوية ولها ميولها الأيديولوجية الخاصة، إذا كانت نشطة في السياسة، فقد تنشأ عقبات أمام تعميق الديمقراطية وتعزيزها(حسن،1999،ص18).

ثانياً: نظريات (فيليب سي شميتر وتيري كارل) الانتقال إلى الديمقراطية.

بحسب هذين المفكرين فإن أساليب وأشكال الانتقال من الحكومات الاستبدادية إلى الديمقراطية محدودة، وتعتمد أساليب وأشكال الانتقال على نوع الديمقراطية الناشئة

والعملية الانتقالية، والفترة الانتقالية نفسها هي فترة مليئة بعدم اليقين والاحتمالات المختلفة والعمليات غير المتوقعة، وتتخذ الأطراف السياسية خيارات متسرعة وغامضة وتشكل تحالفات غير مرغوب فيها، لكن بحسب رأي (فيليب وتيري) فإن هذه "لحظة بناء، غير المؤكدة والمليئة بالاحتمال والغموض، وتلعب دورا حاسما في عملية الانتقال إلى الديمقراطية وأشكال الديمقراطية الناشئة عنها، في مثل هذا الوضع فان البنية والخلفية التاريخية والثقافة السياسية التقليدية لها أولوية غير مسبوقة، ويدافع هولاء عن هذه الحجة من خلال الإشارة إلى عدد من التجارب الحقيقية للانتقال إلى الديمقراطية في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وفقا التحولات ممكنة من خلال الإشارة إلى حقيقة أن الجهات الفاعلة السياسية وصناع القرار في الفترة الانتقالية يضعون قواعد وأنماط سلوك جديدة قد تؤدي إلى انفصال كبير عن الماضي. وتوفر هذه القواعد والأنماط الأساس لإنشاء علاقات جديدة التي تؤثر على إمكانية ترسيخ الديمقراطية في المستقبل. لذلك، وبشكل عام، توفر الجهات الفاعلة السياسية وأساليب العمل السياسي مجتمعة مع بعضها البعض مساحة يمكن أن يحدث فيها الانتقال إلى الديمقراطية (Karl and Schmitter,1991,p269).

من وجهة نظر(فيليب وتيري)، فإن التحولات الناجحة نحو الديمقراطية، بناءً على الخبرة التاريخية، تمت بشكل أساس من الأعلى. ولم تلعب الثورات والجماهير الثورية دورا هاما في التحول إلى الديمقراطية. بل على العكس من ذلك، لعبت النخب الحاكمة من أعلى، سواء من خلال التسوية أو من خلال الإكراه، الدور الأكبر في التحولات الناجحة. عموماً، لا توجد علاقة ذات معنى بين الثورة والديمقراطية، بل على العكس من ذلك، حيث أدت الثورات إلى إنشاء أنظمة أيديولوجية غير تنافسية ومنغلقة. إلا أن الانتقال من الأعلى على شكل انقلابات أدى في كثير من الأحيان إلى ديمقراطيات غير مستقرة وهشة، في حين أن الانتقال من الأعلى على شكل تسوية بين النخب الحاكمة كان له نتيجة هامة على صعيد استقرار الديمقراطية وقوتها. يعتمد أسلوب الانتقال هذا على "اتفاق أساس" بين مكونات الطبقة الحاكمة (يوسف،2000،ص31).

وبناء على حجج (فيليب و تيري)، فإن مثل هذه الاتفاقيات تتميز بعدة خصائص:

١. أن تكون هذه الاتفاقيات شاملة وتشمل جميع الفاعلين السياسيين النشطين.

٢. هذه الاتفاقيات هي مجموعة من الاتفاقيات المعتمدة على بعضها وبعضها الآخر، وتشمل بشكل خاص الاتفاق بين القوى العسكرية وتشكيل الحكومة المدنية، اتفاق أطراف القوى المدنية على القضايا السياسية المتعلقة بقواعد المنافسة والاتفاق بين الحكومة ومؤسسات أصحاب العمل والنقابات العمالية بشأن حقوق الملكية، وتوزيع الامتيازات، وما إلى ذلك.

٣. أن الاتفاقات المعنية هي في المقام الأول شكلية أو مفاوضات للتفاوض، أي الخطوة الأولى في عملية التسوية، وفي المرحلة التالية فقط تصبح موضوعية، أي أنها تتعلق بمضمون الاتفاق.

٤. مثل هذه الاتفاقات في الوقت نفسه يجب الحفاظ على احترام بعض امتيازات المكونات الرئيسة للطبقة الحاكمة(Karl and Schmiter, 1991,p271)

يمكن القول بان هذه الاتفاقيات الانتقالية هي نتاج عدة عوامل، منها حاجة النخب الحاكمة لبعضها البعض ومساواتها النسبية في موارد السلطة، وقدرة الجماعات السياسية المختلفة على جذب ولاء ودعم أتباعها ومنع تطرفهم.

ثالثاً: شروط وعوامل التحول إلى الديمقراطية.

تنقسم النظريات حول نشوء الديمقراطية وتأسيسها على فئتين كبيرتين من حيث عوامل وشروط التحول، إحداهما هي النظريات البنيوية والكلية وطويلة المدى نسبياً والتي التركيز على نشوء الظروف الاقتصادية الضرورية، والتأكيد على الجوانب الاجتماعية والثقافية وقياس هذه المجالات من خلال الرجوع إلى المؤشرات المختلفة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية، والتوسع الحضري، وتطوير التعليم والاتصال، وما إلى ذلك؛ والثاني، النظريات الناشطة والقصيرة المدى نسبيا التي تؤكد على الدور الواعي للقوى والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، وخاصة الطبقات الاجتماعية والنخب السياسية، في تشجيع الديمقراطية أو منعها، في حين أن النظريات البنيوية لها طبيعة ميكانيكية، وتركز على العلاقة بين السبب والنتيجة. التأثير أو الارتباط بين مؤشرات التنمية الاجتماعية. وتركز النظريات الناشطة على الصراعات الاجتماعية والسياسية والطبقية ودورها في تعزيز الديمقراطية (هلال، 2019، ص36-38.).

يمكن تقسيم النظريات الناشطة على فئتين: نظريات متمحورة حول المجتمع ونظريات متمحورة حول الدولة؛ في الفئة الأولى، يتم التركيز بشكل أكبر على دور الطبقات الاجتماعية خارج ساحة السلطة السياسية، أما في الفئة الثانية، فيتم التركيز على دور وتشكيل القوى السياسية وتأثيرة النخب الحاكمة فيما يتعلق بإمكانية الانتقال إلى السلطة. إن الأدبيات المبكرة حول الانتقال إلى الديمقراطية، كما ظهر في نظريات التحديث السياسي، غالبا ما ركزت على موقف تحديد الهياكل(.Lipset 1959.p71).

إذ نركز هنا على نظريات العقدين الأخيرين حول هذه العملية، ومن بين هذه النظريات يمكن أن نذكر الآراء الأولية (سيمون مارتن ليبسيت)، وكانت الحجة الأساسية لهذا المفكر، والتي ألهمت مجموعة من الباحثين في هذا المجال، هي أن هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، لأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الثروة وتوسيع نطاق التعليم والحد من عدم المساواة، وفي نهاية المطاف نمو الطبقة الوسطى التي تشكل الخلفية الاجتماعية للديمقراطية (هلال:2019،ص93) وهنا يمكن القول بأن مستويات الثروة والتعليم أعلى بكثير في الأنظمة الديمقراطية. الفرق في الدخل كبير جدًا أيضًا. وكلما ارتفع مستوى التعليم، زادت إمكانية إقامة الديمقراطية.

رابعاً: الطبقات والقوى الاجتماعية والنخب السياسية و الانتقال إلى الديمقراطية.

أن ظهور الديمقراطية ليس مجرد انعكاس عفوي لتحولات بنيوية، بل نتيجة صراعات أو تحالفات واعية بين مختلف الأطراف. المجموعات والطبقات والنخب. ولهذا السبب، يقال إن التحول إلى الديمقراطية تم في كثير من الأحيان خلال صراعات طويلة من خلال ثورات سياسية واجتماعية كبرى أو حركات اجتماعية واسعة، ومن وجهة النظر هذه، فإن الديمقراطية هي نتاج عمل قوى وتنسيق معينين. مع مصالح طبقات معينة، ومن ناحية أخرى، فإن بعض القوى والطبقات الاجتماعية الأخرى لا تتنازل عن المصالحها الاقتصادية؛ إن الانتقال إلى الديمقراطية هو تحول يتطلب عوامل وقوى تحويلية، كما يتطلب استمراره الحماية ضد القوى غير الديمقراطية، وبالتالي فإن استمرار الديمقراطية ليس له أي ضمانة هيكلية ويتعرض دائما لبعض المخاطر والتهديدات(غليون ،1994،ص12-125).

في أدبيات علم الاجتماع السياسي بشكل عام، الطبقات الاجتماعية يتم تعريفها على أساس علاقتها بوسائل الإنتاج وملكية الموارد الاقتصادية أو السيطرة عليها، على عكس النخبة السياسية، يتم تحديد موقف النخب الحاكمة على أساس هيمنة مصادر السلطة المتعددة، وقد ذكر بعض علماء الاجتماع السياسي النخب وتسمى الطبقة الحاكمة أيضًا "الطبقة السياسية". وفي التنظير حول الانتقال إلى الديمقراطية، عدّ بعض المفكرين، من خلال التحليل الطبقي، دورًا حاسمًا لبعض الطبقات في تقدم الديمقراطية أو منعها،

بينما أكد آخرون على أهمية دور وتكوين النخبة الحاكمة كعامل. وقد أكدوا على المحددات في عملية التحول إلى الديمقراطية. في التحليلات الطبقية حول الانتقال إلى الديمقراطية، على الرغم من أنها متجذرة في المواقف الماركسية، كما كان شائعا بين العديد من الماركسيين، فقد اهتموا بالديمقراطية والانتقال إلى الديمقراطية (غليون ،2006، ص162-166).

إذن يمكن القول بإن ماركس تحدث عن "الديمقراطية الحقيقية" في أعماله المبكرة، إلا أنه من وجهة نظر الماركسيين، يتم تعريف الديمقراطية بشكل أساسي على أنها البنية الفوقية السياسية. للحكم البرجوازي، ولذلك لم تعلق الماركسية أهمية كبيرة على أشكال النظام السياسي، وبدلا من ذلك وضعت أشكال هيمنة الطبقة الاقتصادية في بؤرة تحليلها. ومع ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من الماركسيين يعدّون الاشتراكية ديمقراطية، وتحقيقها يتطلب تحقيق الديمقراطية.

على أية حال، فإن التحول إلى الديمقراطية في العالم المعاصر قد تم ضمن الإطار العام للنظام الرأسمالي، وقد تعايش مثل هذا النظام مع كل من الأنظمة غير الديمقراطية والديمقراطية، وبالتالي فإن مناقشة علاقات الإنتاج والتحول في الهيكلية الاقتصاد في موضوع الانتقال إلى الديمقراطية ليست ذات أهمية كبيرة، النقطة الأساسية هنا هي كيفية تفسير الانتقال إلى الديمقراطية بناء على التحليل الطبقي أو التنبؤ بتلك الديمقراطية بمعناها جماهيري والسياسي، على الرغم من إقامة الانتخابات والحريات المدنية. لا يزال انعكاس هيمنة الطبقة الاقتصادية هو النقاش في انتقاد الديمقراطية. باختصار، يمكن القول بأن الديمقراطية على الأقل يمكن أن تقلل أو تخفف من هيمنة الرأسمالية، خاصة من خلال خلق التشتت في الطبقة الاقتصادية المهيمنة (مقارنة بالأنظمة غير الديمقراطية). وفي بعض تصريحاته، ذكر (كارل ماركس) نفسه أن الديمقراطية تأخذ جزءًا من السلطة من البرجوازية. ومن ثم فإن أهمية التحول إلى الديمقراطية بالمعنى السياسي لا يمكن تجاهلها ببساطة من خلال المساواة بين الديمقراطية والحكم الطبقي كشيء واحد(درايزكودنلفي،2013،ص141-144).

ومع ذلك، فإن تحليل دور الطبقات الاجتماعية المختلفة في التحول إلى الديمقراطية، موضوع بعض النظريات الحديثة، وتتعدى هذه النظريات مجرد دراسة دور الطبقات الاجتماعية في عملية التحول إلى دراسة إمكانيات التحالف بين الطبقات والقوى الاجتماعية مع أجزاء من النخب الحاكمة لتسهيل الانتقال إلى الديمقراطية(الشريف ،2001، ص26).

وفيما يتعلق بالطبقات الاجتماعية ودورها في الانتقال إلى الديمقراطية، يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف نظرية، الأول يرى أن الديمقراطية نتيجة لعمل ونضال البرجوازية وإظهار مطالبها؛ والثاني، أولئك الذين يعتقدون أن الديمقراطية ليست نتيجة لهيمنة البرجوازية على الطبقات الأخرى، بل نتيجة التسوية بين البرجوازية وحركة الطبقة العاملة. والثالث، أولئك الذين يعدّون أن استقرار الديمقراطية وترسيخها بالمعنى الحديث هو في الأساس نتيجة لنضالات الطبقة العاملة وأعمالها(غليون،1994، ص126-130).

خامساً: الطبقة الوسطى والتنمية الاقتصادية.

وفقا للإحصائيات، في عام(1974)، كان لدى (41) دولة من أصل (150) دولة نظاما ديمقراطيا، في عام (2004)، كان لدى (121) دولة من أصل (193) دولة نظاما ديمقراطيا انتخابيا. ينظر إلى ظهور الديمقراطية كنتيجة لمجموعة معقدة من الأسباب الاجتماعية والسياسية. ومن وجهة النظر هذه، كانت الديمقراطية نتيجة لصراعات طويلة الأمد للطبقات الاجتماعية، على الرغم من أن النخب الحاكمة لعبت أيضًا دورًا حاسمًا تحت نفس الضغوط طويلة الأمد من خلال تقديم تنازلات صغيرة في عملية التحول إلى الديمقراطية. فبدلاً من التمرد الاجتماعي والتعبئة الجماهيرية كسياق اجتماعي، زاد عمق ونطاق الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، فإن النظريات التي تؤكد فقط على دور النخب لا ترى التطورات طويلة المدى وما وراء الكواليس، وهي قصيرة النظر تاريخياً (خيري ،2000،ص100-108).

إذ كان التنمية الاقتصادية هي إحدى أهم العوامل في هذا التحول، فلم تكن مجرد زيادة الثروة الوطنية هي العامل الحاسم؛ لان الدول الغنية بالنفط ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل المملكة العربية السعودية وليبيا والكويت، والتي كان نصيب الفرد من الناتج القومي كبيرًا جداً، لا تزال لديها أنظمة ديمقراطية ضعيفة وهشة. وقد تغيرت الأنماط الاقتصادية للدول الغنية بالنفط ولم تكن مواتية لنشر الديمقراطية رغم إنتاج ثروات وطنية ضخمة. وعلى عكس عمليات التنمية والنمو الاقتصادي من النوع الذي يشمل نمو وتوسع الصناعة والإنتاج الحقيقي، فإنه يؤدي إلى ظهور اقتصاد معقد وجديد تتزايد صعوبة إدارته بشكل استبدادي(هلال،2000، ص115-121).

إذن فإن التنمية الاقتصادية تخلق في المقام الأول مصادر جديدة للثروة والسلطة خارج إطار الحكومة وتجعل من الضروري تسليم جزء من عملية صنع القرار إلى الحكومة. وفي المرحلة المقبلة، التنمية الاقتصادية ترفع مستويات التعليم؛ وترتبط الخصائص الثقافية للأشخاص المتعلمين ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الديمقراطية. ففي المرحلة الثالثة من التنمية الاقتصادية، ومع توزيع الأوسع للموارد بين الفئات الاجتماعية، يؤدي ذلك إلى تقليل الصراعات وزيادة إمكانية التسوية والتضامن الاجتماعي. وأخيرا، تؤدي التنمية الاقتصادية إلى توسع الطبقة الوسطى، التي تضم رجال الأعمال من أصحاب المهن، والموظفين العموميين والحكوميين، والتكنوقراط، وغيرهم. ومع توسع الطبقة الوسطى، ستنخفض الفوارق الاجتماعية وستنخفض الفجوة بين جماهير الفقيرة والأوليغارشية الغنية، وبالتالي توفير الأغلبية الفعالة اللازمة للديمقراطية (ابوشقرا واخرون،1997، ص189-195.).

ولكن لم تكن الطبقة الوسطى في كل مكان يطالبون بالضرورة بالديمقراطية، كما هو الحال في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تخرج الطبقات الوسطى الجديدة من الأنظمة العسكرية لقد منعوا انتشار الديمقراطية، ولكن مع تحديث الاقتصاد والمجتمع وتوسيع حجم الطبقات الوسطى مقارنة بالطبقات العاملة، زادت التهديدات المحتملة للديمقراطية لصالح الطبقة العاملة. ووفقا للأدلة المتاحة، فإن القوى الاجتماعية المسؤولة عن الديمقراطية في الموجة الثالثة لم تكن من الملاكين الأرض والفلاحين أو الطبقة العاملة إلا في حالة بولندا، ولكن في كل مكان نشأت القوى النشطة والمؤيدة للديمقراطية من الطبقات الوسطى الحضرية من البرازيل إلى الأرجنتين إلى أسبانيا، وتايوان وكوريا الجنوبية والفلبين، كانت الطبقة المتوسطة الجديدة والقوى السياسية الناشئة عنها في كل مكان بمثابة طليعة الحركة الديمقراطية. إلا أن ظهور الطبقة الوسطى الجديدة ونشاطها السياسي لا يؤدي تلقائيا إلى ظهور الديمقراطية، رغم أن السياق الاجتماعي ضروري لاستمرار الديمقراطية (حاتم،2018، ص57-63).

ومن هنا يمكن القول بان في الممارسة العملية، كان ظهور الديمقراطية نتاج التسوية والاتفاق داخل النخبة الحاكمة وبينها وبين القوى الاجتماعية الجديدة. في أغلب حالات الانتقال إلى الديمقراطية الناجحة، كان قادة القوى السياسية والفئات الاجتماعية يتفاوضون ويتوصلون إلى حلول وسط علناً أو سراً، ولا سيما أن التسوية بين الإصلاحيين والقوى المعتدلة في الحكومة وداخل جماعات المعارضة كانت العامل الرئيسي في عملية الانتقال.

سادساً: الديمقراطية هي نتيجة انتصار البرجوازية على النظام القديم.

إنّ تحليل (بارينغتون مور جونيور) الكلاسيكي في كتابه الشهير (الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية) هو تحليل كلي يتمحور حول المجتمع ويدرس فيه دور الطبقات الاجتماعية في فترة طويلة من الزمن. ويركز على دور الطبقات الاجتماعية في ظهور الديمقراطية أو في منع ظهورها، ففي وجهة نظر (مور)، كانت الثورات الديمقراطية التي أدت إلى ظهور الديمقراطية الرأسمالية هي إحدى طرق الانتقال من العالم التقليدي إلى العالم الحديث. قامت إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة بالانتقال الديمقراطي من العصور القديمة إلى العصر الحديث من خلال الثورات الديمقراطية وانتصار البرجوازية الحديثة على النظام القديم وطبقاته الاجتماعية (مور، 2008، ص27-31).

الطريقة الثانية للانتقال من العالم التقليدي قبل الرأسمالي إلى العالم الحديث كانت طريق الثورة من الأعلى، التي بدأها جزء من النخبة الحاكمة، والتي أدت في النهاية إلى ظهور الفاشية بسبب الصراعات التي خلقتها. أما الطريق الثالث فكان الثورة الفلاحية الشيوعية كما حدث في روسيا والصين. وفقا ل(مور)، فإن إنشاء نوع من التوازن بين قوة الحاكمة وقوة الطبقة الأرستقراطية في بداية العصر الجديد كانت هي الشرط الرئيس والأساس لظهور السياق الاجتماعي للديمقراطي(حاتم ،2018، ص87-94).

وفي تلك الحالة كانت الطبقة الأرستقراطية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال مقارنة بالنظام الملكي، وعدّت الطبقة الأرستقراطية عائقاً أمام استبداد الملوك، وتعدّ الطريقة التي كانت شائعة في أوروبا خلال العصر الإقطاعي كانت من أول شروط ظهور الدولة الديمقراطية من وجهة نظر تاريخية. وبطبيعة الحال، كانت أشكال وأساليب تحقيق الاستقلال النسبي للأرستقراطية مختلفة. ولكن هذا الاستقلال ما هو إلا أحد الشروط الأساسية لتطور الديمقراطية؛ ولم يتم توفير السياق الاجتماعي للديمقراطية بشكل كامل إلا مع ظهور البرجوازية وإمكانية حدوث ثورة عنيفة ضد النظام القديم. لعبت القوى الحضرية، أي البرجوازية، دورا أكثر أهمية في الانتقال إلى العالم الحديث. بشكل عام، أخذ (مور) في الاعتبار ثلاثة عوامل في تحليله التاريخي (مور، 2008،ص57-69).

1- العلاقة بين الطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض والقضاء من حيث الاستقلال والحصانة.

2- رد فعل تلك الطبقة على متطلبات الإنتاج للبيع في السوق، أي الزراعة والتجارة.

3- علاقة تلك الطبقة بالبرجوازية الحضرية.

إنّ الظروف التاريخية للطبقات الاجتماعية التي تصطف جنبًا إلى جنب أو ضد بعضها البعض هي أيضًا عوامل حاسمة. ففي إنجلترا في بداية العصر، كان هناك تنسيق كبير بين جزء من الطبقة الأرستقراطية والبرجوازية تشكلت ضد البلاط الملكي المطلق، وفي الوقت نفسه، أنتجت البرجوازية في فرنسا السلع الكمالية والأسلحة للبلاط. افتقرت الطبقة الأرستقراطية في البلاط إلى الاستقلال واعتمدت على سلطة الملك. ومع ذلك، وفقا ل(مور)، كان الوضع في إنجلترا فريد تقريبا، حيث انتهت وحدة الطبقات العليا ضد الاستبداد الملكي إلى الحرية والديمقراطية (هوبسباوم،2008،ص320).

وحسب وجه نظر (مور)، ينبغي إيجاد شرطًا آخرًا مناسبًا للديمقراطية في الحل النهائي لمشكلة "الفلاحين". في إنجلترا، إذ أدت حركة (تسييج) الحقول وتحويلها إلى مراعي لإنتاج الصوف، أحد المكونات الأساسية للثورة الصناعية. وإن أحد أسباب ظهور الفاشية والشمولية والشيوعية في التحولات المحافظة يجب أن نجده في استمرارية المجتمع الفلاحي في دول مثل ألمانيا واليابان وروسيا. كما أن فرنسا لم تتخلص بشكل كامل من مشكلة الفلاحين خلال الثورة، وبحسب (مور) فإن أحد أسباب عدم استقرار الديمقراطية في ذلك البلد في القرون التالية يجب أن نجده في نفس القضية(مور،2008، ص50).

ويمكن القول هنا، بأن الصراعات والاضطرابات العنيفة في كل مكان كانت جزءا من العملية الطويلة للانتقال إلى الديمقراطية. خلال هذه العملية، انتصرت القوى والطبقات المؤيدة للديمقراطية، وتفككت أو اختفت الطبقات والقوى المناهضة للديمقراطية. ومع ذلك، فإن مثل هذه العملية ليست حتمية بسبب الهياكل الاجتماعية، وبسبب ذلك توجيه العديد من الانتقادات إلى نظرية مور.

سابعاً: الديمقراطية هي نتيجة التسوية الطبقية.

يرى (آدم برزيفورسكي) بأن الديمقراطية هي نظام خاص للمصالحة وحل النزاعات بين الجماعات والمجتمع. وعلى هذا النحو، فإن للديمقراطية خصائص تميزها عن الأنظمة السياسية الأخرى. وهي وجود الصراعات والمصالح المتضاربة هو أحد السمات الحياة السياسية، وفي الديمقراطية يمكن تنظيم تلك المصالح. ويتم حسم الصراع بين الجماعات السياسية وفق قواعد معلنة مسبقاً ومعروفة لدى جميع الأطراف. إضافة إلى أن هناك دائمًا إمكانية استخدام القوة المنظمة والمستمرة ضد بعض سلوكيات غير المقبولة. إلى جانب اخر أن الصراعات بين المجموعات يتم حلها بطرق معينة (prezeworski, 1986.p73).

الصراعات ليست دائما واضحة ومحددة مسبقا. على سبيل المثال، في صراع بطريقة ديمقراطية، لا يفوز الرأسماليون دائمًا، لكن يجب عليهم العمل بشكل مستمر لتأمين مصالحهم. بالإضافة إلى ذلك، في الديمقراطية، لا تفوز أي مجموعة مرة واحدة وإلى الأبد، ويجب عليها أن تناضل مرة أخرى من أجل تحقيق انتصارات أخرى. وبما أن أهم المجموعات والطبقات الاجتماعية في العصر الجديد هي الطبقتان الرأسمالية والعمالية، فإن الديمقراطية كتسوية طبقية يجب أن تكون نتاج التسوية بين هذه الطبقات الرئيسة. ومع ذلك، فإن التسوية الديمقراطية، ليست موضوعية ومضمونة، بل هي تسوية على الأساليب(خيري،2000، ص90-96).

إن شرط إقامة الديمقراطية الرأسمالية، منطقيا وتاريخيا، هو المصالحة والتسوية بين أجزاء من الطبقتين العاملة والرأسمالية مع بعضها البعض، وبالتالي فإن الديمقراطية ليست مظهرا من مظاهر سيطرة البرجوازية، بل نتيجة لتسوية تلك الطبقة مع الطبقة العاملة في بعض النواحي الأساسية. ومن الناحية المنطقية، فإن التسوية والتحالف الديمقراطي بين الطبقتين يميل نحو النوع من السياسة الاقتصادية(الكينزية)، أي دولة الرفاهية. تعتبر مثل هذه السياسة مثالية لإيجاد حل وسط بين الطبقات المختلفة. فمن ناحية يترك ملكية وسائل الإنتاج في أيدي الطبقة الرأسمالية، ومن ناحية أخرى، يعتبر زيادة مستوى الدخل شرطا للتنمية الاقتصادية. ولذلك، فإن السياسة الكينزية جذابة للغاية لخلق الأسس الاجتماعية اللازمة للتسوية الطبقية والتحالف الديمقراطي، على الرغم من أنها لا تجلب بالضرورة الاستقرار السياسي(القيصر،2002، ص176-185).

من هنا يمكن القول بأن في الديمقراطية، لا يتم ضمان مصالح أي جماعة أو طبقة مقدما؛ وبعبارة أخرى، في الديمقراطيات، على عكس الأنظمة الاستبدادية، فإن المبدأ هو عدم القدرة على التنبؤ وعدم اليقين، ويجب على جميع المجموعات أن تخضع لهذه القاعدة. وفقًا لحجة (آدم برزيفورسكي)، فإن الديمقراطية الرأسمالية هي نوع من التسوية الطبقية، بمعنى أنه لا يمكن انتهاك مصالح الرأسماليين ولا مصالح العمال، ولا يمكن ولا ينبغي تخفيض أرباح الرأسماليين بقدر ما يعرض إعادة إنتاج رأس المال للخطر. لا يمكن للأجور أن تنخفض إلى الحد الذي يجعل الربح كله يذهب إلى الرأسماليين. وكما رأينا في نظرية

(مور)، قد تلعب البرجوازية دورًا رئيسيًا في التحول إلى الديمقراطية، إلا أن توطيد الديمقراطية واستقرارها سيتطلب القبول والتسوية مع الطبقة العاملة. ولذلك يمكن القول أن نظرية (آدم برزيفورسكي)، على عكس نظرية (مور)، لا تتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية بمعناها الدقيق، بل هي أكثر ارتباطا بعملية الدمج، وبالتالي فهي ليست نقدا لنظرية مور.

ثامناً: الديمقراطية هي نتاج نضال وانتصار الطبقات العاملة(جوران ثيربورن).

وكما رأينا، فإن تحليل (برزيفورسكي) أكثر منطقية من التحليل التاريخي. وفي المقابل، فإن تحليل (ثيربورن) لدور الطبقات العاملة في تطوير وتعزيز الديمقراطية هو أكثر تاريخية، وبحسب (ثيربورن)، خلافًا لفكرة بعض الماركسيين القدامى، فإن الديمقراطية البرجوازية ليست مبهرجة وفارغة وليست مظهرًا لهيمنة طبقة صغيرة على المجتمع بأكمله. بل على العكس من ذلك، انطلاقاً من تجربة الدول الأوروبية باعتبارها الأنظمة الديمقراطية الرئيسة بادئ ذي بدء، كانت عملية تحقيق الديمقراطية عملية اجتماعية عميقة استمرت أكثر من قرنين من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين(شومبيتر، 2011، ص547-550).

من وجهة نظر (ثيربورن)، وفقًا للتجربة التاريخية، حدث تطور الديمقراطية وتطور الرأسمالية في وقت واحد خلال تاريخ البلدان المذكورة؛ بمعنى آخر، كانت الديمقراطية والرأسمالية رفيقين وأشقاء لبعضهما بعضًا، على الرغم من أن الديمقراطية تخلق قيودًا واختناقات للرأسمالية على طول الطريق، خاصة أن الديمقراطية تجتذب مشاركة جماهير الشعب في جزء من العملية السياسية وتزيل في النهاية الحواجز. في الواقع، تعمل الديمقراطية على إدامة السلطة المحدودة للطبقات الاجتماعية الأخرى وتمنحها إمكانية التنظيم والتمثيل في الحكومة. وخاصة أن هذه القوى والطبقات ذات التوجهات الديمقراطية بشكل أساس، مثل الطبقة العاملة، تستفيد أكثر من الفرص التي تخلقها الديمقراطية، وبطبيعة الحال، قد تستغل القوى غير الديمقراطية أيضًا هذه الفرص لتحقيق أهدافها الخاصة، ومع ذلك، لم تكن الطبقة العاملة في أي بلد قوية بما يكفي لتحقيق الديمقراطية دون الحاجة إلى البرجوازية. تاريخيًا، كانت الديمقراطية دائمًا مثقلة بصراعات ونضالات جماعية عنيفة وطويلة إلى حدما (مور، 2008، ص50-52).

إن الحركات العمالية نفسها جزء من تاريخ الرأسمالية، وقد لعبت دورا حاسما في تعميق الديمقراطية الناشئة عنها، ورغم أن البرجوازية هي التي بدأت الحركة الديمقراطية. ووفقا (ثيربورن)، فإن ما حدث بشكل عام هو أن الطبقة العاملة لم تحقق انتصارا واضحا خاصا بها خلال النضالات السياسية، بل اضطرت البرجوازية إلى تقديم تنازلات في كل مرحلة بعد مقاومة على المطالب الديمقراطية لتلك الطبقة(امين، 2008، ص141).

وبطبيعة الحال، فإن جذب مشاركة الطبقات العاملة في بعض الحالات، على سبيل المثال، في بدء حرب مع بلدان أخرى أو في تعزيز وتوطيد الوحدة الوطنية، انتهى في النهاية للصالح البرجوازية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسريع نمو وتطور القوى الإنتاجية من جانب البرجوازية يتطلب المشاركة الكاملة للطبقة العاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن حكم رأس المال لا يعني الحكم الشخصي والمباشر للبرجوازية، وبالتالي فهو لا يتعارض مع أشكال الحكم الديمقراطية، وعلى سبيل المثال، لا يتعارض حتى مع حكومة حزب الطبقة العاملة (كيلة، 2000، ص129).

وبسبب هذه العوامل، فإن نضال الطبقات العاملة في حد ذاته، بشكل مستقل عن منطق الرأسمالية، لم يكن كافيا لتحقيق الديمقراطية السياسية. وبشكل أعم، وبعيدًا عن نضال الطبقة العاملة من أجل الديمقراطية بالمعنى الذي قيل، لان الرأسمالية لديها ميول متأصلة لتهيئة الظروف للانتقال إلى الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، تميل علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى خلق منافسة سلمية داخل الطبقة الحاكمة. وكما ذكرنا سابقًا، اعتقد (ماركس) أيضًا أن الديمقراطية تسلب جزءًا من سلطة البرجوازية الحاكمة. يميل رأس المال نفسه إلى الانقسام إلى مكونات مختلفة، تجارية ومالية وأرضية وصناعية وما إلى ذلك، وباستثناء المواقف الحرجة أو المهددة للعلاقات الطبقية في الرأسمالية (غنيم، 2010، ص136-139).

فالنظام الرأسمالي تحتوي على بعض الاتجاهات المتأصلة التي تؤدي إلى توسيع العمليات الديمقراطية. وإن العملية الاقتصادية والسياسية لتطور النظام الرأسمالي في حد ذاتها تنطوي على النضال من أجل خلق مجتمع تنافسي ضمن نفس النظام، فحرية التجارة والصناعة تجلب شبكة من العلاقات التنافسية التي تجعل الطبقة الحاكمة الجديدة تعاني من المنافسة والتشرذم. وتاريخيا كانت المرحلة الأولى لنشوء الديمقراطية إما على شكل توسيع المنافسة والمشاركة داخل الطبقة البرجوازية وإنشاء البرلمان على أساس مصالح تلك الطبقة، أو من خلال التسوية والتحالف بين الفئات، وقد تم تحقيق ذلك من طبقة ألارستقراطية وأجزاء من البرجوازية. ومع ذلك، كانت الديمقراطية المبكرة ديمقراطية برجوازية محدودة. إن كمال الديمقراطية ونضجها لم يتحقق إلا نتيجة للنضالات الطويلة للطبقات المسيطر عليها والمستغلة، ومن خلال تلك النضالات تجاوزت الحقوق المدنية والسياسية حدود الطبقة البرجوازية وشملت مكانة الطبقات الأخرى كطبقة اجتماعية (غليون، 1994، ص129-136). وبتعبير أكثر دقة، فإن الديمقراطية ليست نتاجًا للرأسمالية، بل هي نتيجة لصراعاتها وتناقضاتها الداخلية. إن اتساع الصراع بين رأس المال والعمل يأخذ الديمقراطية إلى ما هو أبعد من حدودها البرجوازية ويحولها إلى تجربة عامة. إذن المرحلة الثانية في النضال من أجل إرساء الديمقراطية، وبشكل عام، كانت نتيجة لنشوء الطبقة العاملة والنضالات العمالية، فإن وسائل الإنتاج في الرأسمالية تخلق طبقة مستغلة، من حيث قدرتها هي فريدة من نوعها بين الطبقات المستغلة سابقا. لقد ناضل الطبقات العاملة في كل مكان، ليس فقط من أجل زيادة الأجور وظروف العمل الأفضل، بل وأيضاً من أجل الحقوق المدنية والسياسية، أي من أجل الديمقراطية، إما كهدف في حد ذاته أو كجزء من نضال أوسع من أجل الاشتراكية (غنيم، 2010، ص121-125).

وهنا يمكن القول بإن الطبقة العاملة لا يمكنها أبدا تحقيق الديمقراطية بمفردها، ولم تكن جهودها ناجحة تماما لأن دور البرجوازية في تشكيل واستمرار الديمقراطية البرجوازية كان أكثر حسما، بشكل عام، الديمقراطية نتاج الصراعات الداخلية لرأس المال. وفي التحليل الطبقي، تبقى دور النخب السياسية الحاكمة وأصحاب السلطة الحكومية يخيم عليه حجاب من الغموض خلف تحليل دور الطبقات الاجتماعية، أو على الأقل لا يتم عرضه بشكل واضح. كان عدم الاهتمام بالحكومة وسلطة الحكومة والنخب السياسية واضحًا جدًا في علم الاجتماع السياسي المبكر، ولكن في الأدبيات الحديثة، تم تعويض هذا النقص إلى حد ما، لا سيما دور النخب السياسية. إذ كانت الطبقة السياسية الحاكمة في مسألة الانتقال إلى الديمقراطية في بؤرة الاهتمام النظريات الحديثة.

تاسعاً: النخبة الحاكمة والانتقال إلى الديمقراطية.

نظريات التي تدرس الانتقال إلى الديمقراطية من منظور دور ونفوذ النخب الحاكمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالظروف السياسية للانتقال إلى الديمقراطية في المواقف التاريخية التي يكون لها رأي محدد، وبعبارة أخرى، فإنها لا تدرس الأسباب الضرورية بل الظروف

و ردود أفعال النخب الحاكمة ونوعية تشكيل المجموعات التي تشكل الطبقة الحاكمة. وبطبيعة الحال فإن تحليل الظروف التي تؤدي إلى تطور التوافق والتسوية بين الجماعات المنشودة حول الديمقراطية أو الصراع فيما بينها يقع في محور اهتمام نظريات علم الاجتماع السياسي المعاصر(هلال، 2019، ص90-96).

عادة ما يركز في علم الاجتماع السياسي على دور النخب الحاكمة أو بمعنى آخر الحكام أو الجماعات الحزبية القوية أو أعضاء الطبقة الحاكمة في أي تطور سياسي. لكن من الضروري، تجاوز تعميمات نظرية النخب القديمة ودراسة دور وأهمية مختلف هياكل وتشكيلات النخب الحاكمة وعلاقتها بالاستقرار السياسي وعدم الاستقرار، خاصة الانتقال إلى الديمقراطية أو رفضها. ويقصد بالنخب الحاكمة، مجموعة أصحاب القرار في أبرز وأهم المنظمات والمؤسسات العامة في أي مجتمع (يوسف ، 2000، ص35).

يمكن الحصول على أنواع بنية وتشكيل النخب والجماعات الحاكمة وفق معيارين أساسيين، الأول درجة التضامن الهيكلي، والثاني درجة التضامن القيمي، ويعني التضامن الهيكلي وجود شبكة من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية. العلاقات بين مجموعات وفصائل. التضامن أو التوافق القيمي يعني التوافق النسبي بين فصائل ومكونات النخبة الحاكمة فيما يتعلق بقواعد السلوك السياسي الرسمية وغير الرسمية، وكذلك فيما يتعلق بقيمة وأهمية المؤسسات السياسية القائمة. بناءً على هذين المعيارين، هناك ثلاثة أنواع من التشكيلات للطبقات الحاكمة. الطبقة الحاكمة مكسورة ومتفككة سواء من حيث التضامن البنيوي أو من حيث التوافق، وأفراد هذا النوع من الطبقة الحاكمة لا يثقون ببعضهم البعض بشكل كامل ويتحدثون لغات سياسية مختلفة ويعدّون الحياة السياسية معركة حياة أو الموت، وهم دائمًا في صراع عنيف مع بعضهم بعضًا.

النوع الثاني طبقة حاكمة موحدة من حيث التضامن البنيوي والتوافق القيمي، ورغم استمرار بعض الخلاف بين الأحزاب والفصائل الحاكمة حول سياسة مكونات هذا النوع من الطبقة الحاكمة، إلا أنها تشهد منافسة سلمية مع بعضها البعض والحياة السياسية مستمرة. ولايتمتع أي منها بموقع وسيطرة أيديولوجية وبنيوية. النوع الثالث طبقة حاكمة متكاملة أيديولوجياً. في هذا النوع من الطبقة الحاكمة، يتم تأسيس التضامن الهيكلي من قبل مكون أو فصيل مهيمن له موقع استراتيجي من حيث موارد القوة. كما يتم وضع التضامن القيمي بين مكونات الطبقة الحاكمة من خلال نفس الفصيل المهيمن، ومن خلال الأدوات الأيديولوجية التي يمتلكها. وتنسق المكونات الأخرى مع الفصيل المركزي المهيمن. ففي الأنظمة غير المستقرة التي لديها بنية طبقة حاكمة مكسورة ومتفككة، تنتقل السلطة التنفيذية بشكل غير منتظم وأحيانا عنيف من يد إلى أخرى، والأنظمة المستقرة لها نوعان عامان، أحدهما هو الأنظمة المستقرة القائمة على النظام التمثيلي، أي الديمقراطية. تقوم على بنية وتشكيل النخب الحاكمة الموحدة من حيث البنية والقيمة، وثانيا، الأنظمة المستقرة غير الديمقراطية التي تقوم على بنية وتكوين النخب الموحدة أيديولوجيا. وفي النوع الأخير، والذي عادة ما يكون هو نوع نظام قبل الانتقال إلى الديمقراطية، يحتكر حزب أو حركة سياسية مهيمنة جميع أدوات السلطة ويمنع التعبير عن مختلف المصالح والآراء في الساحة العامة (درايزك ودنلفي، 2013، ص99).

إن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تأخذ مسارات مختلفة من نظام يتمتع بالتضامن الأيديولوجي والنزاهة إلى نظام مكسور ومتفكك وأخيراً إلى نظام قائم على التضامن الهيكلي والقيمي. وفي كل الأحوال، فإن عملية التحول إلى الديمقراطية تعني الانتقال من حالة النخب الحاكمة المتفككة إلى حالة التضامن البنيوي ويكون التوافق تاريخياً بطريقتين، إحداها طريقة حل الخلافات بين الفصائل المتنافسة في البلاد. والآخر هو طريق الائتلاف الانتخابي، ففي الطريقة الأولى، وفي ظل ظروف معينة، تسعى الفصائل المتنافسة بشكل واعٍ إلى التوصل إلى حل وسط حول أهم جوانب خلافاتها، وبهذه الطريقة تصل إلى توافق قيمي باعتباره الأساس للديمقراطية(حاتم ،2001،ص 158). يمكن القول آن ظهور التشكيلات الثلاثية المذكورة ليس عملية عشوائية، بل كل نوع من التشكيلات الثلاثة للنخب الحاكمة في تشكيل الحكومة الوطنية، وتعدد التيارات والحركات السياسية المكونة لها وتجربة الثورات السياسية، وعملية الحصول على الاستقلال الوطني لها جذور الطبقة الحاكمة مكسورة ومتفككة تنطبق إلى حدا ما على الحالة العراقية بعد 2003 .

عاشراً: توطيد جذور الديمقراطية بعد عملية لانتقال.

حول توطيد الديمقراطية بعد المرحلة الانتقالية الأولية، تمت الإشارة إلى دور عوامل المختلفة، لا سيما قوة أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني قبل الفترة الانتقالية، دور وأهمية الأيديولوجية والديمقراطية من بين أمور أخرى، وخاصة الأيديولوجيات المتطرفة. في فترة ما قبل الفترة الانتقالية، القاعدة والطبيعة الاجتماعية للجماعات والأحزاب النشطة أثناء انهيار النظام القديم والانتقال إلى الديمقراطية، والقدرات السياسية لقادة الفترة الانتقالية، ودرجة تعبئة المجتمع المدني. وقد تم التأكيد على مدى التماسك الهيكلي والقيمي بين النخب الحاكمة في الفترة الانتقالية وأهمية الضغوط العالمية في اتجاه التحول إلى الديمقراطية والمناخ دولي ملائم للديمقراطية(هلال ،2019، ص141).

ينقسم موضوع الانتقال إلى الديمقراطية في مجال علم الاجتماع السياسي إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، هي طرق وأشكال الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي. فمجالات الاجتماعية وقوى التحول وعملية إنشاء الديمقراطية وتوطيدها على المدى القصير. تتعلق أهم قضية معقدة من الناحية النظرية في سوسيولوجيا التحول بدور الطبقات الاجتماعية والنخب السياسية في التحول، كما بذلت جهود للجمع بين هذين الرأيين في نهج أكثر شمولا. وبطبيعة الحال، لا يشكل علم الاجتماع السياسي للانتقال إلى الديمقراطية ونظرياته سوى جزء من الأدبيات الواسعة المتعلقة بالانتقال. وقد تم اقتراح نظريات أخرى حول الانتقال إلى الديمقراطية من منظور عولمة الاقتصاد الرأسمالي، ودور المنظمات الدولية، وخطاب حقوق الإنسان، وما إلى ذلك(درايزك ودنلفي،2013 ص310-322).

إن عملية التحول إلى الديمقراطية تتكون في الواقع من ثلاثة أجزاء أو مراحل منفصلة الأول هو انهيار النظام غير الديمقراطي، والثاني هو تشكيل النظام الديمقراطي، والثالث هو ترسيخه وتأسيسه. من خلال الدراسة العلمية يجب التمييز بين هذه المراحل الثلاث، مع أنه من الناحية العملية فإن انهيار الأنظمة غير الديمقراطية لا تؤدي بالضرورة إلى تكوين الأنظمة الديمقراطية، ولكن في الواقع، وحسب مجموعة العوامل والقوى الفاعلة والاتجاهات الفكرية والخطابات السائدة، فإن ظهور الديمقراطية ما هو إلا إحدى النتائج المحتملة للانهيار، والانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام آخر غير ديمقراطي، والذي يحدث في الغالب في عملية السياسية. فالثورات هي عملية طبيعية في السياسة، وعلى مر التاريخ، حلت الأنظمة غير الديمقراطية محل بعضها البعض على التوالي. وفقا لطبيعة السلطة، تميل السياسة إلى عزل الآخرين وتعسفهم وإقصائهم. ومن ناحية أخرى فإن نشوء الديمقراطية يعتبر عملية غير طبيعية وخارجة عن الروتين الطبيعي للسياسة، ويتطلب تكوين مجموعة من العوامل غير الطبيعية(هلال،2019، ص87-90).

السؤال الأساس هنا ما هي ظروف انهيار الأنظمة غير الديمقراطية مع التحول إلى نظام سياسي بالأساس؟ ذلك يحتاج إلى دراسة سياقات وعوامل انهيار الأنظمة غير الديمقراطية، ويمكن تقسيم سياقات الأزمة وانهيار الأنظمة غير الديمقراطية بشكل عام

إلى فئتين رئيسيتين، إحداهما هي السياقات والعوامل التي أدت إلى انهيار الأنظمة غير الديمقراطية، وثانيا، السياقات والأزمات المتعلقة بالمجتمع والنظام الاجتماعي، وفقا للأسس الأربعة الرئيسية لسلطة الحكومة وهي الهيمنة والإكراه. إضفاء الشرعية على الأيديولوجيا. توفير الخدمات والوظائف العامة. ضمان مصالح الطبقات المهيمنة أو القريبة من سلطة الحكومة. ومن هنا يمكن تحديد أربع أزمات على مستوى النظام السياسي كأسباب داخلية للانهيار وهي الأزمة، أزمة الشرعية، أزمة الكفاءة، و أزمة تضامن الطبقة الحاكمة(حاتم،2018،ص92).

الاستنتاجات

عند تحليل عملية التحول الديمقراطي ومعوقاته وإخفاقاته في مختلف مناطق وبلدان العالم، لا بد من الأخذ في الاعتبار عدة عوامل، منها: بناء الحكومة، والسلطة السياسية، والنخب الحاكمة؛ الثقافة السياسية؛ المجتمع المدني؛ تفاعلات الحكومة والمجتمع المدني والبناء الاقتصادي. بشكل عام ينبغي القول إن احتمال التحول إلى الديمقراطية سيزداد مع تكوين المجتمع المدني ومؤسساته ومنظماته. فإن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تقبل على الأقل القواعد الديمقراطية، وهو ما يعني التسامح مع تنافس بعضها بعضًا واحترام حدود ومصالح بعضها.

فالمجتمع المكون من مجموعات متحاربة تسعى إلى استبعاد بعضها وتهاجم بقوة حدود ومصالح بعضها لا يعتبر مجتمعاً مدنياً. يتطلب التحول الديمقراطي وجود مجتمع مدني متشكل بشكل عادل قبل التحول تكاد تكون إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية مستبعدة في التطورات السياسية والثورية التي يشكل فيها المجتمع الجماهيري، وليس المجتمع المدني. وقد أكد العديد من الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي وحقوق الإنسان على العلاقة بين المجتمع الجماهيري وظهور الشمولية اليمينية. إن التفكك الاجتماعي وافتقار الفرد إلى الانتماء إلى مجموعات مستقلة أو مجموعات محلية أو جمعيات وما إلى ذلك في المجتمع الجماهيري يوفر الأساس لظهور حركة جماهيرية وأيديولوجيات بناء الهوية غير الديمقراطية والنخبوية أو البطريركية السياسية و في نهاية المطاف، الشمولية. يحتاج المجتمع الجماهيري نفسه إلى أيديولوجية شاملة، وهو يخلق الشمولية. مثل هذه التجمعات تسعى إلى الأمن في الأيديولوجيا، في حين أن المجتمع المدني، من خلال خلق شعور بالأمن والتضامن من الداخل، لا يخلق حاجة إلى أيديولوجية، وهذا في حد ذاته إحدى الشروط الأساسية للانتقال إلى الديمقراطية. والخلاصة لما سبق وهي أنه ليس كل الانهيارات تؤدي بالضرورة إلى الانتقال إلى الديمقراطية، ولكن بعض الانهيارات ذات خصائص معينة قد تؤدي إلى أنظمة ديمقراطية.

إنّ الأدلة الحديثة التي تم الحصول عليها من الدراسات تظهر الأهمية الأساسية لمستوى كفاءة وأداء الأنظمة في ازدهار الشرعية الديمقراطية أو منع نموها، وأن الركود الاقتصادي الحاد يؤدي إلى خفض مستوى دعم الديمقراطية، وخاصة عندما تعدّ الحكومة هي المسؤولة والسبب في هذا الوضع. فالناس سيلقي اللوم على الحكومة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة، سواء استحقت الحكومة هذا اللوم أم لا.

أن العوامل السياسية أكثر أهمية من العوامل الاقتصادية في دعم الديمقراطية، لأن العوامل السياسية بشكل عام أكثر أهمية من العوامل الاقتصادية.الحرية مهمة، لكنها ليست كافية. إذا أرادت الديمقراطيات الوفاء بوعودها السياسية الديمقراطية، فيجب عليها الالتزام بسيادة القانون.

إذا أردنا ترسيخ الديمقراطية على مستوى القيم والمعتقدات العامة، فلابد من إحراز تقدم كبير في السيطرة على الفساد في السياسة والحكومة. إن الديمقراطية لا تنشأ فقط بسبب العدوى الدولية عبر موجات الديمقراطية أو الدور والنفوذ الحاسم الذي تلعبه المؤسسات والمنظمات الدولية، بل إنها تتطلب نشوء ظروف داخلية مواتية.

إن الأفكار والقوى المناهضة للديمقراطية في الداخل عادة ما تقاوم موجات الديمقراطية العالمية. تتطلب الديمقراطية بطبيعة الحال ظروفاً اجتماعية واقتصادية وثقافية داخلية مواتية، وظهور هذه الظروف ممكن إلى حد ما من خلال النضالات الديمقراطية. ويتطلب إنشاء الديمقراطية بشكل خاص تحولاً في البنية وعلاقات القوة التقليدية.

من ناحية أخرى، فإن العولمة، وتوسيع الاتصالات، وتدويل السوق ورأس المال، وزيادة حركة رأس المال المالي، وأي عوامل أخرى تحد من سلطة صنع القرار للمسؤولين السياسيين المنتخبين على مستوى الدولة، تخلق قيودًا على أداء الديمقراطية، وهذا يعني أن توسيع التبعية يعتبر تهديدا للديمقراطية ويقلل من الاكتفاء الذاتي السياسي للدول وقد وصف العديد من المؤلفين تكثيف عملية العولمة بأنه ظهور وتوسيع المؤسسات السياسية العالمية، وزيادة أهمية القانون الدولي والمنظمات الدولية، وتوسيع قوة ونفوذ المؤسسات الصناعية والمالية العابرة للحدود الوطنية باعتباره تهديدا لسير الديمقراطية على مستوى الحكومة الوطنية.

المصادر:

هوبسباوم ، اريك (2008) ،عصر راس المال, ترجمة، فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

غليون ، برهان (2006). بيان من اجل الديمقراطية،مركز الثقافي العربي، المغرب.

غليون ، برهان وآخرون (1994)، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

مور ، بارينغتون جونيور (2008) الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية:الورد والفلاح في صنع العلم الجديد، ترجمة.احمد محمد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

درايزك ،جون س، و دنلفي ،تريك ،نظريات الدولة الديمقراطية ، ترجمة، هاشم احمد محمد،الهيئة المصرية العامة، القاهرة(2013).

شومبيتر ، جوزيف (2011) ، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة، حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

امين ، سمير (2008)، اشتراكية القرن ،دار الثقافة الجديد للنشر ، القاهرة.

ابوشقرا ، سناء واخرون(1997)، نحو تجديد المشروع الديمقراطي، دار الفارابي، بيروت.

خيري ، سعاد (2000)، وحدة والصراع النقيضين : عولمة راسمال والعولمة الانسانية، دار الكنوز، بيروت.

هلال ، على الدين (2019) ، الانتقال إلى الديمقراطية : ماذا يستفيد العرب من تجارب الاخرين؟، سلسلة عالم المعرفة العدد479، الكويت.

هلال ، على الدين واخرون(2000)، النظم السياسية العربية : الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

القيصر ، عيد اوراس (2002)، الاشتراكية في السياسة والتاريخ: خراف الطريق الثالث، مطابع العاصمة، القاهرة.

غنيم ، عادل (2010) ماركسية القرن الحادي والعشرين: ماركسية عصر مابعد الحداثة، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة .

حاتم ، لطفي (2018)، العولم الراسمالية والكفاح الوني الديمقراطي ،دار الرواد المزدهرة، بغداد.

هنتنجتون ، صموئيل (1993) النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبده، دار السامى للنشر والتوزيع، لندن.

يوسف، حمدان (2000)، لا اشتراكية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية راسخة دون عداله اجتماعية ، مجلة الثقافة الجديدة ، دمشق، العدد 291.

كيلة، سلامة (2000) ، العولمة آليات إعادة انتاج النمط الراسمالي العالمي، مجلة النهج ، دمشق، العدد24.

الشريف ، ماهر (2001)، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، مجلة الثقافة الجديدة، دمشق ،العدد298.

حاتم ، لطفي (2001)، التداول السلمي للسلطة السياسية مجلة النهج، دمشق ، العدد37.

حسن، مالك (1999)، في الديمقراطية .... من الدولة التنموية إلى الدولة التسلطية، مجلة النهج ، دمشق، العدد19

Adam prezeworski, some problems in the study of the transitism to democracy .in Guillermo o donnel et al .eds. Transitins from Aothoritarian Rule: Comparaive Perspectives. Johns Hopkins Universit press 1986.

Seymour Martin Lipset .Some social Requisites of Democrac . American Political Science Review .vol. 53.1959.

S.P. Huntington. The third Wave; Democratization in the Late Twentieth- Centhury. (University of Oklhama.1991).

In Larry Diamond and Juan Lin. (eds). Democeacy in Developing Countries. Boulder. 1989.

Terry Karl and Philippe Schmitter. Modes of Transition in Latin American. Southern and Eastern Europe. International in Latin Journal .vol.128.1991.

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v8n1y2025.pp321-329